

تحديات ومستقبل البعد الأوراسي في السياسة الروسية تجاه آسيا الوسطى *Challenges and future of the Eurasian dimension in Russian policy towards Central Asia*

أ.د مروان عوني كامل
كلية العلوم السياسية جامعة
تكريت (العراق)
mak88a@tu.edu.iq

عبدالرزاق خالد أبراهيم*
كلية العلوم السياسية جامعة
تكريت (العراق)
ak230011ppo@st.tu.edu.iq

تاريخ النشر: 2025/12/15

تاريخ القبول: 2025/07/19

تاريخ الاستلام: 2025/07/06

ملخص:

يركز هذا البحث على دراسة البعد الأوراسي في السياسة الروسية تجاه آسيا الوسطى، من خلال تحليل التحديات التي تواجهه والفرص المتاحة أمامه. ويُسلط الضوء على التنافس الإقليمي والدولي في هذه المنطقة الحيوية، خاصة مع تصاعد نفوذ قوى مثل الصين والولايات المتحدة، إضافة إلى المبادرات الجيوسياسية المتعددة مثل "الحزام والطريق". كما يبحث في الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تعتمد عليها روسيا لترسيخ حضورها في المنطقة. ويتناول البحث مستقبل هذا البعد الأوراسي، بين سيناريو التكريس والتراجع، وذلك في ضوء التحولات الاستراتيجية الإقليمية، ومدى قدرة روسيا على الحفاظ على نفوذها التاريخي ضمن بيئة دولية متغيرة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الروسية؛ البعد الأوراسي؛ آسيا الوسطى؛ الجيوبوليتيك؛ المنافسة الدولية.

Abstract:

This study focuses on the Eurasian dimension in Russian policy toward Central Asia by analyzing both the challenges it faces and the opportunities it may exploit. It highlights the growing regional and international competition, particularly from rising powers such as China and the United States, as well as competing geopolitical initiatives like the Belt and Road. The research examines the political, economic, and military tools employed by Russia to sustain its influence. Furthermore, it assesses the future of the Eurasian project in the region, weighing the possibilities of consolidation versus decline, in light of shifting strategic dynamics and Russia's capacity to preserve its historical role in an increasingly complex international environment.

Keywords: Russian Policy; Eurasian Dimension; Central Asia; Geopolitics; International Competition.

* المؤلف المرسل: عبدالرزاق خالد أبراهيم خلف

مقدمة:

تمثل منطقة آسيا الوسطى أحد أبرز الفضاءات الجيوسياسية التي تسعى روسيا الاتحادية إلى الحفاظ على نفوذها فيها ضمن إطار مشروعها الأوراسي، لما تمتلكه هذه المنطقة من أهمية استراتيجية بالغة، سواء من حيث الموقع الجغرافي، أو الموارد الطبيعية، أو الامتدادات التاريخية والثقافية التي تربطها بروسيا منذ الإمبراطورية الروسية، ومن ثم الحقبة السوفيتية لاحقاً، إلا أن هذا المسعى يواجه في المقابل جملة من التحديات البنيوية والمتغيرة، ترتبط بتصاعد أدوار قوى إقليمية ودولية منافسة، وتبدل توجهات بعض دول المنطقة، فضلاً عن تأثير العقوبات الغربية على قدرات روسيا الاقتصادية والدبلوماسية، وفي ظل هذه التحديات، تتباين التقديرات حول مستقبل البعد الأوراسي في السياسة الروسية تجاه آسيا الوسطى، بين مشهد يشير الأول إلى تكريس الحضور الروسي عبر أدوات التعاون الاقتصادي والأمني، ومشهد آخر يلوح بإمكانية التراجع في ظل تنامي النفوذ الصيني والغربي وتحولات السياسة الإقليمية، وعليه، يسعى هذا البحث إلى تحليل أبرز التحديات التي تواجه البعد الأوراسي في آسيا الوسطى، واستشراف الآفاق المستقبلية لهذا التوجه الروسي، وذلك من خلال دراسة المشهدين المحتملين: مشهد تكريس وتطور البعد الأوراسي، ومشهد تراجع، في ضوء المعطيات الداخلية والخارجية.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من تسليطها الضوء على أحد أبرز الأبعاد الجوهرية في السياسة الروسية، والمتمثل في البعد الأوراسي تجاه آسيا الوسطى، التي تعد مجالاً استراتيجياً حيوياً لروسيا بحكم التاريخ والجغرافيا والمصالح الأمنية والاقتصادية، وتكمن أهمية البحث في تناوله التحديات التي تواجه هذا البعد في ظل تصاعد التنافس الإقليمي والدولي، لاسيما من قبل الصين والولايات المتحدة وغيرها من القوى الفاعلة في المنطقة، وتتميز هذه الدراسة بندرة المعالجة الأكاديمية العربية المتخصصة لهذا الموضوع، مما يجعلها مساهمة معرفية مهمة لفهم تحولات التوازن الإقليمي ومستقبل النفوذ الروسي في آسيا الوسطى.

إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول مدى قدرة روسيا على الحفاظ على نفوذها في آسيا الوسطى من خلال تفعيل البعد الأوراسي في سياساتها تجاه المنطقة، في ظل بيئة إقليمية ودولية تشهد تحولات متسارعة وتنافساً متزايداً من قوى دولية وأخرى إقليمية، إلى جانب تحديات داخلية تواجه المشروع الأوراسي نفسه، وتنبثق من هذه الإشكالية تساؤلات فرعية تتعلق بفاعلية الأدوات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تستخدمها روسيا في المنطقة، ومدى قدرة هذا البعد الأوراسي على الصمود أو التراجع في ضوء المعطيات الجيوسياسية المتغيرة، ومدى انعكاس ذلك على مستقبل التوازنات في آسيا الوسطى.

منهجية الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي لفهم طبيعة البعد الأوراسي في السياسة الروسية تجاه آسيا الوسطى، من خلال تحليل المعطيات السياسية والاستراتيجية ذات الصلة، وكذلك على المنهج الجيوبوليتيكي لفهم التفاعلات الإقليمية والدولية المحيطة بالمنطقة، ودور الجغرافيا السياسية في تشكيل سلوك الدولة الروسية. ويستند البحث إلى مصادر متنوعة، تشمل الأدبيات الأكاديمية، والتقارير الاستراتيجية، والبيانات الرسمية، من أجل بناء رؤية شاملة تجمع بين البعد النظري والتطبيق العملي، واستشراف التحولات المستقبلية في ضوء المعطيات الجيوسياسية المتغيرة.

هيكلية الدراسة: تنقسم الدراسة إلى مقدمة ومحورين رئيسيين، يعالج كل منهما جانباً من موضوع البحث. يتناول المحور الأول تحديات البعد الأوراسي في آسيا الوسطى، من خلال تحليل التحديات التي تفرضها المشاريع والقوى الإقليمية مثل الصين وتركيا وإيران، ثم التحديات الناجمة عن القوى الدولية كأمريكا والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. أما المحور الثاني، فيركز على الآفاق المستقبلية للبعد الأوراسي، من خلال عرض مشهدين محتملين: الأول يتمثل في تكريس وتطور هذا البعد في ضوء المقومات الاستراتيجية الروسية، والثاني يستعرض مؤشرات التراجع في ظل التحولات الإقليمية والدولية. وتُختتم الدراسة بخاتمة تتضمن الاستنتاجات النهائية.

1. تحديات البعد الأوراسي في آسيا الوسطى

رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها روسيا لتعزيز حضورها في آسيا الوسطى ضمن إطار رؤيتها الأوراسية، إلا أن هذا التوجه يواجه مجموعة من التحديات المعقدة التي تعيق تحقيقه بشكل كامل. وتنبع هذه التحديات من تعدد الفاعلين الإقليميين والدوليين الذين يسعون إلى تعزيز نفوذهم في المنطقة، إضافة إلى عوامل داخلية تتعلق بسياسات دول آسيا الوسطى وتوجهاتها المتغيرة. وفي هذا السياق، يتناول هذا المحور أبرز العقبات التي تعترض البعد الأوراسي في آسيا الوسطى، سواء من جانب المشاريع والقوى الإقليمية المنافسة، أو من جانب التحركات الدولية التي تؤثر في موازين القوى داخل هذا الفضاء الجغرافي.

1.1 تحديات المشاريع والقوى الإقليمية

أ. الصين

تعد الصين من أوائل الدول التي سارعت إلى الاعتراف بدول آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث عملت على إقامة علاقات دبلوماسية متقدمة معها، وتبادلت الزيارات الرسمية لتعزيز حضورها في المنطقة، وقد بدأت

ملاح السياسة الصينية تجاه آسيا الوسطى تتبلور بوضوح أكبر بعد عام 1996، حين انتهت بكين إلى تزايد النفوذ الأمريكي في المنطقة، ما دفعها إلى السعي لإيجاد إطار رسمي ينظم علاقاتها بدول المنطقة، وجاء تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون تنوياً لهذا التوجه، حيث انضمت إليها دول آسيا الوسطى بهدف تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والأمني، بالتنسيق الوثيق مع روسيا الاتحادية، وقد كان واضحاً أن الصين استفادت من النفوذ الروسي القائم لتوسيع تحركاتها في المنطقة، بينما كانت موسكو في الوقت ذاته تبحث عن شريك استراتيجي لمواجهة تمدد القوى الغربية في فضاءها الحيوي، فوجدت في الصين حليفاً يتقاطع معها في المصالح والرؤى الجيوسياسية⁽¹⁾.

وفي ظل تزايد حاجة الصين إلى مصادر الطاقة، وارتفاع أسعار النفط والغاز، إضافة إلى حالة عدم الاستقرار الأمني في منطقة الخليج العربي خلال تسعينات القرن الماضي، بدأت بكين تتجه نحو البحث عن بدائل أكثر أمناً وأقل تكلفة لتأمين احتياجاتها الطاقوية، وهنا برزت منطقة آسيا الوسطى كخيار استراتيجي بديل، بفضل قربها الجغرافي، ما يوفر سرعة في الإمداد وانخفاضاً في تكاليف النقل، ويقرب الصين من تحقيق طموحاتها الاقتصادية الكبرى، إلا أن هذا التوجه تطلب من الصين الدخول في مفاوضات وتفاهات مع موسكو، التي تبدي حذراً من التوسع الصيني في آسيا الوسطى ومنافستها على السيطرة على خطوط نقل الطاقة، إلى جانب ذلك، تعد دول آسيا الوسطى سوقاً واعدة للمنتجات الصينية، كما تشكل هذه المنطقة محوراً أساسياً في مبادرة "الحزام والطريق"، لكونها تمثل شرياناً رئيسياً في شبكة المواصلات والبنية التحتية العابرة للقارات التي تسعى الصين إلى بنائها لتعزيز موقعها العالمي⁽²⁾.

وفي هذا السياق، تدرك موسكو تماماً أن مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، المعروفة أيضاً بطريق الحرير الجديد، تشكل تحدياً مباشراً لنفوذها التقليدي في آسيا الوسطى، فمع توسع بكين في بناء شراكات اقتصادية وتجارية مع دول المنطقة، بدأت مظاهر التبعية الاقتصادية لبعض هذه الدول تتجه شرقاً نحو الصين، على حساب النفوذ الروسي، وقد تعززت هذه المخاوف الروسية بشكل أكبر بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، التي أدت إلى عزلة دولية متزايدة على موسكو، ودفعت بدول آسيا الوسطى إلى تعزيز علاقاتها مع قوى بديلة، وعلى رأسها الصين، وقد برز هذا الاتجاه بوضوح في "قمة شيان" 2023، التي مثلت محطة بارزة في تأكيد الحضور الصيني المتصاعد في المنطقة من خلال أطر متعددة للتعاون، ورغم هذا التقدم الصيني، تحرص بكين على عدم تهميش موسكو، إذ هي تؤكد دائماً في خطابها الرسمي أن استقرار آسيا الوسطى لا يمكن تحقيقه دون التنسيق والتعاون مع موسكو، في محاولة للحفاظ على توازن

استراتيجي دقيق بين تعزيز مصالحها الخاصة وتجنب الصدام المباشر مع الشريك الروسي⁽³⁾.

ب. تركيا

أثرت نهاية الحرب الباردة بشكل جوهري في توجهات السياسة الخارجية التركية، إذ فرضت التحولات في ديناميكيات النظام الدولي على أنقرة إعادة تقييم دورها الإقليمي، والسعي نحو تعزيز حضورها في بيئتها الجيوسياسية المباشرة، وقد أسفر انهيار الاتحاد السوفيتي عن تغييرات بنيوية عميقة في جمهوريات آسيا الوسطى، التي تجمعها بتركيا روابط قومية ودينية وتاريخية، ما دفع أنقرة إلى النظر إلى هذه الجمهوريات بوصفها امتداداً طبيعياً لما يعرف بـ "العالم التركي"، وقد شكلت هذه الرابطة محور جذب ذو أبعاد جيو ثقافية و جيوسياسية وجيو اقتصادية لتركيا، خاصة في ظل ما تمتلكه جمهوريات آسيا الوسطى من ثروات طبيعية وموارد اقتصادية هائلة، وانطلاقاً من هذا التصور، سعت تركيا إلى تأطير علاقاتها مع هذه الدول حديثة الاستقلال من خلال مبادرات ذات طابع مؤسسي، كان أبرزها تأسيس "مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية"، الذي تطور لاحقاً إلى "منظمة الدول التركية"، بهدف تعميق التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية والأمنية مع دول المنطقة⁽⁴⁾.

وفي إطار هذا التوجه، تعمل تركيا على الترويج لنموذجها الخاص القائم على الإسلام العلماني، كنموذج لدولة ذات أغلبية مسلمة تتبنى في الوقت ذاته نظام الاقتصاد الحر والقيم الديمقراطية، وقد مثلت هذه المقاربة جزءاً من استراتيجية ناعمة تسعى أنقرة من خلالها إلى كسب نفوذ سياسي وثقافي في آسيا الوسطى، غير أن هذا النشاط التركي يواجه اعتراضاً روسياً، نظراً لما يمثله من تحدٍ محتمل لنفوذ موسكو التقليدي في المنطقة، وفي المقابل، تحاول أنقرة تبرير تحركاتها عبر تقديم نموذجها العلماني كبديل معتدل لمواجهة الأصولية الدينية، وهي قضية تشكل مصدر قلق لروسيا أيضاً، وينظر إلى هذا التمدد التركي في آسيا الوسطى على أنه محاولة لتعويض الإخفاق الطويل في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بحيث يمثل نجاح تركيا في هذا الفضاء انتصاراً معنوياً واستراتيجياً يعزز مكانتها الإقليمية والدولية⁽⁵⁾.

ج. إيران

تتعاون إيران مع روسيا في العديد من المجالات، لكن في منطقة آسيا الوسطى، توجد منافسة خفية وتحديات ناتجة عن تقاطع مصالحهما، وهذا ما يشير إلى أن إيران تعتبر من تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال جمهوريات آسيا الوسطى من تحت عباءته فرصة ذهبية في صياغة علاقاتها مع هذه الجمهوريات على نحو

يتناغم مع الأهداف والمصالح الإيرانية في المنطقة، ويبدو أن مصالح إيران الاستراتيجية تركز حالياً على الحفاظ على العلاقات السياسية الفعالة مع دول آسيا الوسطى بما يسمح بالتوسع التجاري والاستثماري على المدى البعيد خاصة في مجال الطاقة، وفي الوقت نفسه لتمكن هذه العلاقات إيران في الخروج من العزلة لدولية والحصار الأمريكي عليها⁽⁶⁾.

وعلى الجانب الاقتصادي، ركزت إيران على حزمة من السياسات تمثلت في تقديم الأتمان لتنشيط التجارة مع تلك الجمهوريات، كما تبنت إيران حزمة إضافية من السياسات التي صممت ليس فقط لتطوير وجودها الاقتصادي في آسيا الوسطى، ولكن أيضاً لحرمان منافسيها من أي فرصة للنجاح في المنطقة. وقد سعت إلى تحقيق ذلك من خلال بناء شبكة من المواصلات البرية بين إيران وآسيا الوسطى، بحيث يمر التعامل التجاري مع المنطقة بالضرورة مع البوابة الإيرانية، ويتضح ذلك جلياً في استعادة إيران لشراكة فعالة ومؤثرة مع هذه الجمهوريات عبر الانخراط في تكتلات إقليمية وأخرى دولية، ومن بينها: منظمة إيكو للتعاون الاقتصادي، التي تضم (إيران، تركيا، باكستان، أذربيجان، أفغانستان، بالإضافة إلى دول آسيا الوسطى الخمس)، والتي توظفها إيران لتعزيز نفوذها في آسيا الوسطى، من خلال ربط دول المنطقة بموانئها الجنوبية وتوسيع التعاون الاقتصادي، بما يوفر بديلاً عن النفوذ الروسي والتركي في المنطقة، فبالإضافة إلى ذلك تشترك إيران في منظمة شنغهاي للتعاون الدولي بصفة مراقب، وقد نجحت في تصدير الغاز التركماني إلى تركيا وأوروبا عبر أراضيها، بأقصر الطرق وأقلها تكلفة، وفي المحصلة تهتم إيران بالتوسع الاقتصادي والتجاري مع دول آسيا الوسطى للخروج من العزلة الدولية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية عليها، سواء في إطار العلاقات الثنائية مع دول المنطقة أو من خلال التحالفات الإقليمية⁽⁷⁾.

2.1 تحديات المشاريع والقوى الدولية

أ. الولايات المتحدة الأمريكية

في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي، بدأت تتبلور رؤية استراتيجية أمريكية تهدف إلى تعزيز الحضور في آسيا الوسطى، من خلال إطلاق حملة دبلوماسية نشطة تسعى إلى إقناع دول المنطقة بأهمية بناء شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة، وقد ارتكز هذا التوجه على هدف مزدوج يتمثل في منع عودة روسيا إلى ممارسة سيطرتها التقليدية على جمهوريات آسيا الوسطى، إلى جانب احتواء التمدد الصيني المتصاعد في المنطقة، وفي هذا السياق، ركزت واشنطن على القطاع الطاقوي كأحد المحاور الرئيسية في هذه الشراكة، حيث رأت في احتياطات الطاقة الضخمة التي تملكها دول آسيا الوسطى فرصة استراتيجية،

خصوصاً وأن هذه الموارد تقع خارج إطار منظمة "أوبك"، ما يمنح الولايات المتحدة هامشاً أوسع في استغلالها لمواجهة التحديات المستقبلية المتعلقة بالطاقة، ومن ثم، تنسجم هذه الرؤية مع سعي الولايات المتحدة إلى بناء شبكة تحالفات تسمح لها بضمان تدفق مستقر ومرن لإمدادات الطاقة نحو الأسواق العالمية، بما يعزز قدرتها على المناورة في ملف الطاقة ويمنحها أدوات إضافية للتحكم في التوازنات الدولية⁽⁸⁾.

وفي إطار هذا التوجه، تبنت الولايات المتحدة رؤية شاملة لاستراتيجيتها في الانتشار والهيمنة داخل آسيا الوسطى، تقوم على إعادة صياغة التوازنات الجيوسياسية والجيواقتصادية في المنطقة، وقد اعتمدت هذه الاستراتيجية على تحديد نقاط ارتكاز جيواستراتيجية، تمثلت في بعض الدول التي تحتل موقعاً محورياً بحكم ثقلها الجغرافي أو مواردها الاقتصادية، وفي مقدمتها أوزبكستان وكازاخستان، نظراً لأهميتهما في موازين القوى الإقليمية⁽⁹⁾، كما استغلت واشنطن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 لتعزيز وجودها العسكري في المنطقة تحت ذريعة محاربة الإرهاب والجماعات المتطرفة، وسعت في الوقت ذاته إلى توسيع نفوذ حلف شمال الأطلسي، وتهيئة بيئة أمنية وسياسية مناسبة لتكريس نفوذها في المنطقة، وتتمثل أبرز أهداف السياسة الأمريكية في آسيا الوسطى في الآتي⁽¹⁰⁾:

- منع عودة روسيا إلى الهيمنة على الفضاء السوفيتي السابق، عبر دعم استقلالية القرار السياسي لدول آسيا الوسطى.
- احتواء النفوذ الصيني المتنامي، إلى جانب منع تحول بكين إلى فاعل مهيم في الإقليم.
- التحكم بمصادر الطاقة في المنطقة، واستغلالها كأداة في موازنة أسواق الطاقة العالمية بعيداً عن تحكم "أوبك".
- تعزيز الانتشار العسكري الأمريكي، من خلال إقامة قواعد وتفاهات أمنية تحت غطاء مكافحة الإرهاب.
- تهيئة بيئة مواتية لتوسيع حلف شمال الأطلسي، بما يخلق واقعاً أمنياً يخدم المصالح الأمريكية طويلة الأمد.

ب. حلف شمال الأطلسي

سعى حلف الناتو منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين إلى بناء علاقات مؤسسية مع الدول المنبثقة عن الفضاء السوفيتي، بما في ذلك جمهوريات آسيا

الوسطى، ففي عامي (1991-1992)، تم قبول جميع دول رابطة الدول المستقلة، بما فيها دول آسيا الوسطى، كأعضاء في مجلس تعاون شمال الأطلسي، ما أتاح للحلف توسيع نشاطه تدريجياً داخل المنطقة، وقد وفر هذا الانخراط إطاراً يسمح للئاتو بمراقبة التحولات الجيوسياسية والتوازنات الإقليمية في آسيا الوسطى، وفي قمة قادة الحلف عام 1993، تم اعتماد مبادرة "الشراكة من أجل السلام"، وهي منصة أنشئت بهدف تعزيز الثقة المتبادلة بين الئاتو والدول الخارجة من عباءة الاتحاد السوفيتي السابق، وقد انضمت جميع دول آسيا الوسطى إلى هذه المبادرة باستثناء طاجيكستان، وكان الهدف المعلن من هذا الانخراط بالنسبة لدول المنطقة هو تحديث قدراتها العسكرية، وتنويع شراكاتها الأمنية، وتقليل اعتمادها على موسكو، إلا أن موسكو رأت في هذا المشروع إحدى أدوات الغرب الرامية إلى اختراق مجالها الحيوي وتقويض نفوذها الاستراتيجي في آسيا الوسطى⁽¹¹⁾.

وفي هذا السياق، تعتبر روسيا الاتحادية أن أي توسع لدور الئاتو في آسيا الوسطى يعد تهديداً مباشراً لأمنها القومي، ووفقاً لبيان رسمي صادر عن وزارة الخارجية الروسية، فإن "الرغبة المتزايدة للولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي في تعزيز التعاون الأمني والعسكري في آسيا الوسطى لا تصب في مصلحة الدول الشقيقة ذات السيادة، بل تهدف إلى توسيع النفوذ الجيوسياسي للحلف في المنطقة"، وقد ذهب بعض المسؤولين الروس إلى اتهام الحلف بمحاولة تحويل آسيا الوسطى إلى منصة تهديد لأمن موسكو، حيث صرح "سيرغي أوفرتشينكو"، وهو أحد المسؤولين في وزارة الخارجية الروسية المعنيين بملف جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، بأن الئاتو يسعى إلى دفع دول المنطقة نحو الالتزام بالعقوبات الغربية المفروضة على روسيا، مقابل وعود بالاستثمارات وفتح أبواب الأسواق الأوروبية، في محاولة لإغراء النخب الحاكمة وتحويل آسيا الوسطى إلى قاعدة ضغط جيوسياسي ضد المصالح الروسية⁽¹²⁾.

ج. الاتحاد الأوروبي

منذ منتصف تسعينات القرن الماضي، شرع الاتحاد الأوروبي في تعزيز انخراطه مع دول الاتحاد السوفيتي السابق، وعلى وجه الخصوص جمهوريات آسيا الوسطى، نظراً لما تمتلكه من احتياطات ضخمة من النفط والغاز، وقد تمحور هذا الانخراط حول السعي إلى إقناع دول المنطقة بنقل إمدادات الطاقة عبر خطوط بديلة لا تمر عبر الأراضي الروسية⁽¹³⁾، الأمر الذي أدى إلى تصاعد حدة التنافس بين موسكو وبروكسل للسيطرة على مصادر الطاقة في الفضاء السوفيتي السابق، لا سيما في الدول المجاورة لروسيا، وقد أثار هذا التوجه الأوروبي قلقاً متزايداً لدى موسكو، خاصة فيما يتعلق بتركمانستان، التي تعد هدفاً استراتيجياً لكل من الاتحاد الأوروبي وروسيا نظراً لمواردها الطاقوية الوفيرة، إذ تستورد

روسيا المواد الأولية الطاقوية من تركمانستان بأسعار منخفضة وتعيد تصديرها بأسعار مرتفعة إلى أوروبا، وهو ما يمنحها ميزة تجارية واستراتيجية، وقد ازداد التوتر عندما وقعت شركة الطاقة الألمانية العملاقة "RWE" اتفاقية مع تركمانستان عام 2008، تتعهد الأخيرة بموجبها بتزويد أوروبا بإمدادات الغاز عبر مشروع "نابوكو"، الذي يمر من آسيا الوسطى عبر بحر قزوين وجنوب القوقاز وصولاً إلى تركيا، ما مثل تحدياً مباشراً للطموحات الروسية في الهيمنة على طرق نقل الطاقة في المنطقة⁽¹⁴⁾.

وفي ضوء إدراك الاتحاد الأوروبي لأهمية مصالح دول آسيا الوسطى، سعى إلى تطوير علاقات شراكة قائمة على احترام الأولويات المحلية، ما ساهم في توسيع مجالات التعاون لتشمل (السياسة، التجارة، الاستثمار، الأمن، العلاقات الثقافية)، وقد تم خلال السنوات الأخيرة تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم العلاقات بين الطرفين، من خلال توقيع اتفاقيات شراكة وتعاون مع دول آسيا الوسطى الخمس، فقد وقعت كل من كازاخستان وقرغيزستان بالفعل اتفاقيات تعاون مع الاتحاد الأوروبي، بينما وقعت تركمانستان في مارس 2024 بروتوكولاً مكماً لاتفاقية الشراكة والتعاون الشاملة، في الوقت ذاته، وصلت كل من أوزبكستان وطاجيكستان إلى مراحل متقدمة من استكمال التوقيع على اتفاقيات مماثلة، وقد ساهمت "خارطة الطريق المشتركة لتعميق العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى"، التي تم اعتمادها في أكتوبر 2023، في إعطاء دفعة جديدة لهذا التعاون، حيث حددت مجالات أساسية للتنسيق، أبرزها: (الحوار السياسي بين الأقاليم، توسيع العلاقات التجارية والاقتصادية، تطوير البنية التحتية ومشاريع الطاقة) فضلاً عن التعاون في التصدي للتحديات الأمنية المشتركة⁽¹⁵⁾.

وبشكل عام، يعكس الوضع الراهن للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول آسيا الوسطى التزاماً متبادلاً بتعزيز أطر التعاون متعدد الأبعاد، فبالنسبة لدول المنطقة، لا يعد الاتحاد الأوروبي مجرد شريك اقتصادي واستثماري مهم، بل يمثل أيضاً مرجعاً محورياً في مجالات التنمية المستدامة، والتحول الرقمي، ومواجهة التحديات البيئية، ويؤكد هذا التعاون المتزايد التوجه الأوروبي نحو لعب دور أكثر تأثيراً في إعادة تشكيل موازين القوى في آسيا الوسطى، بما يراعي المصالح المتبادلة ويضمن استقراراً استراتيجياً بعيد المدى في المنطقة⁽¹⁶⁾.

من خلال ما سبق، يتضح أن البعد الأوراسي في السياسة الروسية تجاه آسيا الوسطى يواجه مجموعة متشابكة من التحديات، تتراوح بين ضغوط خارجية ناتجة عن تزايد التنافس الإقليمي والدولي، وتحولات داخلية في توجهات دول المنطقة، فالصعود الاقتصادي والدبلوماسي للصين، ومحاولات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ترسيخ نفوذهم في المنطقة عبر أدوات متعددة، شكّل بيئة

جيوستراتيجية معقدة أمام موسكو، وقلص من قدرتها على الانفراد بالتأثير في هذا الفضاء الحيوي، كما أن بروز قوى إقليمية كتركيا وإيران، واعتماد دول آسيا الوسطى على سياسات متعددة الاتجاهات، زاد من صعوبة تكريس الرؤية الأوراسية الروسية على أرض الواقع. وفي ظل هذا السياق المتغير، تجد موسكو نفسها مضطرة إلى إعادة تقييم أدواتها السياسية والاقتصادية والأمنية، بما يضمن الحفاظ على موقعها في المنطقة دون الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة مع القوى المنافسة، وعليه، فإن استمرار البعد الأوراسي يظل رهناً بقدرة روسيا على التكيف مع معادلات التوازن الإقليمي الجديد، وتطوير شراكات أكثر مرونة مع دول آسيا الوسطى تتجاوز منطق الهيمنة إلى منطق المصالح المتبادلة.

2. الآفاق المستقبلية للبعد الأوراسي في آسيا الوسطى

عندما سئل العالم الشهير ألبرت أينشتاين عن سبب اهتمام البشرية بالمستقبل، أجاب قائلاً: "لأننا ذاهبون إلى هناك"، وهي إجابة تلخص أهمية النظر إلى المستقبل كضرورة تحليلية لفهم التحولات القادمة، وانطلاقاً من هذا المعنى، تعد دراسة الآفاق المستقبلية للبعد الأوراسي في منطقة آسيا الوسطى أمراً مركزياً لفهم المسارات المحتملة التي قد تشهدها المنطقة في ظل التغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة، فقد تحول هذا الفضاء الحيوي من مجرد مجال جغرافي خلفي تابع لروسيا الاتحادية إلى ساحة استراتيجية مفتوحة أمام تنافس متعدد الأقطاب بين قوى كبرى تتقاطع مصالحها فيه⁽¹⁷⁾، ومن ثم، فإن استشراف مستقبل البعد الأوراسي لا يقتصر على التنبؤ بالاتجاهات فحسب، بل يسهم أيضاً في تقييم مدى استدامة النفوذ الروسي، وقياس مدى قدرة موسكو على الحفاظ على موقعها المحوري في هذه المنطقة، كما أن التحليل الدقيق لهذه السيناريوهات المستقبلية يسمح بفهم أعمق للمتغيرات الجيوستراتيجية التي قد تعيد رسم خريطة التحالفات الإقليمية والدولية في آسيا الوسطى، وعليه، سيتم في هذا المطلب تحليل مشهدين محتملين: الأول يتمثل في تكريس وتطور البعد الأوراسي، والثاني في تراجع وتأكل تأثيره.

1.2 مشهد تكريس وتطور البعد الأوراسي

يفترض هذا المشهد أن دول آسيا الوسطى تشهد توجهاً متزايداً نحو تعزيز البعد الأوراسي في سياساتها وتحالفاتها الإقليمية، الأمر الذي يُسهم في ترسيخ الحضور الروسي وتوسيع هيمنتها الاستراتيجية في المنطقة. فمنذ تفكك الاتحاد السوفيتي، حرصت موسكو على إبقاء جمهوريات آسيا الوسطى ضمن نطاق نفوذها التقليدي، وقد تجسد هذا التوجه من خلال مجموعة من المشاريع التكاملية والأطر المؤسسية التي بادرت روسيا إلى إطلاقها في مجالات متعددة، ويمثل هذا

التوجه تطوراً تدريجياً لجهود إعادة بناء الروابط مع دول المنطقة بعد عقود من الانفصال السياسي والإداري عن المركز السوفيتي السابق، وفي ظل هذا السيناريو، يتوقع أن تعمق دول آسيا الوسطى اندماجها في المنظومة الأوراسية، بما يعزز من تموضع روسيا كفاعل أساسي في المجالين الاقتصادي والأمني، وتتسع هياكل التعاون ضمن البعد الأوراسي لتشمل شراكات أكثر فاعلية ومؤسسات ذات طابع تكاملي أوسع من السابق.

يرتكز هذا المشهد على العديد من المقومات التي تعزز من تحقيقه، ويمكن أيجازها في الآتي:

أ. الأهمية الأمنية والجيوستراتيجية للحضور الروسي في المنطقة

تمثل الأهمية الأمنية والجيوستراتيجية أحد أبرز مقومات تكريس البعد الأوراسي في آسيا الوسطى، إذ تنظر موسكو إلى نفسها بوصفها الضامن الأمني الأول لاستقرار المنطقة، في مواجهة التحديات الإقليمية المتزايدة، مثل الحركات الإرهابية العابرة للحدود، وانتشار تجارة المخدرات، وحالة عدم الاستقرار المستمرة في أفغانستان، ومن منظور دول آسيا الوسطى، تعد الشراكة الأمنية مع موسكو بمثابة شبكة أمان استراتيجية في إقليم يتسم بالهشاشة والاضطراب، وفي هذا السياق، تحتفظ روسيا بعدد من القواعد العسكرية في قرغيزستان وطاجيكستان، إلى جانب التزاماتها الدفاعية في إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي⁽¹⁸⁾.

كما أثبتت موسكو استعدادها للتدخل المباشر لضمان الاستقرار الإقليمي، مثل ما حدث في كازاخستان عام 2022 حين أرسلت قوات تابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي للمساعدة في احتواء الاضطرابات الداخلية، ذلك ما عزز من قناعة النخب الحاكمة في المنطقة بأن الاتكال على الحماية الروسية يعد ضرورة استراتيجية للحفاظ على استقرار أنظمتها، كما أن أغلب دول آسيا الوسطى تفتقر إلى البنية العسكرية والاستخباراتية القادرة على التعامل مع التهديدات المعقدة، مما يجعل من التنسيق الأمني مع روسيا خياراً منطقياً ومطلوباً، أما في الرؤية الروسية، فإن تكريس الحضور العسكري والأمني في المنطقة لا يحقق فقط عمقاً استراتيجياً على حدودها الجنوبية، بل يسهم أيضاً في منع تغلغل القوى الدولية المنافسة، ويخدم أهداف روسيا بعيدة المدى في ترسيخ نفوذها ضمن المجال الأوراسي الحيوي⁽¹⁹⁾.

ب. التكامل الاقتصادي عبر الاتحاد الاقتصادي الأوراسي

يعد الاتحاد الاقتصادي الأوراسي إحدى الركائز الرئيسية لتعزيز البعد الأوراسي في منطقة آسيا الوسطى، حيث يضم دول آسيا الوسطى حالياً، كلاً من

كازاخستان وقرغيزستان، إلى جانب روسيا وأرمينيا وبيلاروسيا، ويشكل إطاراً عملياً لتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية بين الدول الأعضاء، من خلال تسهيل حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة، وقد أسهم هذا الإطار في توسيع نطاق الأنشطة التجارية والاقتصادية، مما مكن الشركات الروسية من تعزيز حضورها في أسواق آسيا الوسطى، وتراهن روسيا على توسيع هذا التكامل ليشمل دولاً أخرى، حيث أبدت طاجيكستان اهتماماً بالانضمام، فيما حصلت أوزباكستان على صفة المراقب وأعلنت عن مزايا الانضمام الكامل، لا سيما في مجالات التجارة والنقل والهجرة، وتشير هذه التطورات إلى أن السوق الأوراسية تتجه نحو التوسع لتشمل غالبية دول المنطقة، الأمر الذي يعزز من الترابط الاقتصادي بينها وبين موسكو، ويكرس اندماج المصالح الاقتصادية في إطار مؤسسي داعم للتوجهات الأوراسية على المدى البعيد⁽²⁰⁾.

ج. الاعتماد الاقتصادي المتبادل

تقوم بين روسيا ودول آسيا الوسطى علاقات اعتماد اقتصادي متبادل تشكل أحد المقومات البنيوية لتعزيز البعد الأوراسي في المنطقة، فمن جهة، تعد آسيا الوسطى مصدراً رئيسياً للموارد الطبيعية التي تستثمرها أو تنقلها الشركات الروسية، حيث تسيطر موسكو عبر شركاتها على نحو ربع إنتاج كازاخستان من اليورانيوم، وتشارك بشكل مباشر في استثمارات النفط والغاز في أوزباكستان، ومن جهة أخرى، تعتمد العديد من اقتصاديات دول المنطقة على السوق الروسية لتصريف المنتجات والحصول على واردات أساسية، إذ لا تزال البنية التحتية للنقل وسلاسل الإمداد، الموروثة عن الاتحاد السوفيتي، تربط هذه الدول بروسيا وتجعل منها منفذاً رئيسياً للوصول إلى الأسواق العالمية، كما تشكل تحويلات العمال المهاجرين من أوزباكستان وطاجيكستان وقرغيزستان العاملين في روسيا عنصراً حيوياً في اقتصادات هذه الدول، حيث تستوعب روسيا ملايين العمال من المنطقة، وتعد تحويلاتهم المالية مصدراً رئيسياً للعملة الأجنبية، فعلى سبيل المثال، بلغت تحويلات العمال إلى طاجيكستان نحو 45% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي من أعلى النسب عالمياً، ويظهر هذا الترابط الاقتصادي العميق مدى اعتماد أنظمة آسيا الوسطى على استمرارية الشراكة مع روسيا الاتحادية، مما يدفعها إلى توخي الحذر إزاء أي خطوات قد تهدد هذه المنافع المتبادلة، ويعزز بالتالي من استدامة التكامل الاقتصادي ضمن الفضاء الأوراسي⁽²¹⁾.

د. الأثر التاريخي

تستند العلاقات بين روسيا ودول آسيا الوسطى إلى إرث تاريخي عميق يمتد إلى عهد الإمبراطورية الروسية، والاتحاد السوفيتي لاحقاً، وقد أسهم هذا

الإرث في بناء نمط من الاعتماد المتبادل بين الجانبين في مجالات متعددة، حيث لا تزال روسيا تنظر إلى هذه المنطقة باعتبارها جزءاً من مجالها الحيوي، وتشغل موقعاً خاصاً في عقيدتها السياسية والاستراتيجية، ويترجم هذا الارتباط التاريخي اليوم في استمرار استخدام اللغة الروسية على نطاق واسع في دول آسيا الوسطى، ما يسهل من عمليات التنسيق السياسي والاقتصادي ويعزز من التفاهم المشترك، وتشير دراسات متعددة إلى أن اللغة الروسية تعد اللغة الثانية بعد اللغات المحلية، لاسيما في قرغيزستان وكازاخستان، حيث تشكل نسبة المتحدثين بها شريحة واسعة من السكان، وإلى جانب البعد اللغوي، تحتفظ روسيا بحضور ثقافي وإعلامي مؤثر في المنطقة، إذ يتابع عدد كبير من السكان المحتوى الإعلامي الروسي، ما يعزز بدوره من ترسيخ الهوية الأوراسية المشتركة وتشكيل نظرة إيجابية تجاه الدور الروسي، وتشكل هذه العوامل الثقافية والاجتماعية المتداخلة قاعدة خصبة لاستمرار التقارب وتعميق الاندماج بين روسيا ودول آسيا الوسطى ضمن الإطار الأوراسي⁽²²⁾.

أما فيما يتعلق بالعوامل التي تعيق تحقق مشهد تكريس وتطور البعد الأوراسي في آسيا الوسطى، فيمكن الإشارة إلى ما عبر عنه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حين وصف انهيار الاتحاد السوفيتي بأنه "أكبر كارثة جيوسياسية في القرن العشرين"، لما ترتب عليه من تراجع في المكانة الاستراتيجية لروسيا وتخلٍ نسبي عن مسؤولياتها تجاه الجمهوريات السوفيتية السابقة، وهو ما فسخ المجال أمام القوى الغربية للتغلغل في مناطق نفوذها التقليدي، وقد أكد بوتين أن هذا التغلغل الأميركي في الفضاء السوفيتي السابق يعد تهديداً مباشراً للمصالح القومية والأمن القومي الروسي. وبناءً عليه، تنظر موسكو إلى آسيا الوسطى باعتبارها إحدى أولويات سياستها، وتسعى للحفاظ على نفوذها فيها، في مواجهة تصاعد التدخلات الأجنبية التي ترى فيها تهديداً مباشراً لاستقرارها الداخلي ولمكانتها الإقليمية، لذا فإن استمرار الضغوط الأمنية والجيوسياسية، إلى جانب التنافس الإقليمي الدولي المتزايد في المنطقة، يمثل أحد أبرز العوامل الكابحة أمام إمكانية ترسيخ النفوذ الروسي ضمن المشهد الأوراسي المستقبلي⁽²³⁾.

2.2 مشهد تراجع البعد الأوراسي

يفترض هذا المشهد البديل أن النفوذ الروسي في آسيا الوسطى يشهد انحساراً تدريجياً، نتيجة عوامل داخلية وخارجية متعددة، مما يؤدي إلى تراجع موقع موسكو كمحور رئيسي في الترتيبات الجيوسياسية للمنطقة، ففي السنوات الأخيرة، بدأت تتآكل أدوات التأثير الروسي، إما لصالح صعود قوى إقليمية ودولية منافسة، أو بفعل توجه جمهوريات آسيا الوسطى نحو قدر أكبر من الاستقلالية في خياراتها الاستراتيجية، وهو ما ينعكس في فتور واضح تجاه المشاريع التكاملية

التي ترعاها موسكو، والتي تواجه تعثراً أو فقداناً لزعيمها السياسي والاقتصادي، وقد تعزز هذا الاتجاه مع تصاعد القلق الإقليمي إزاء السياسات الروسية، خاصة بعد سلسلة من التدخلات العسكرية الروسية في الجوار السوفيتي السابق، لعل أبرزها ضم شبه جزيرة القرم عام 2014، ثم الغزو الروسي لأوكرانيا في عام 2022، فقد شكلت هذه التحركات صدمة عميقة للنخب السياسية في آسيا الوسطى، ودفعت العديد من جمهوريات المنطقة إلى إعادة النظر في مدى موثوقية الشراكة مع موسكو، والتحوط إزاء ما ينظر إليه كمحاولات روسية لإعادة فرض الهيمنة على الفضاء السوفيتي السابق.

وفي إطار هذا السيناريو المستقبلي، من المتوقع أن تشهد مشاركة جمهوريات آسيا الوسطى في الأطر والمنظمات التي تقودها موسكو، مثل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، تراجعاً تدريجياً، فقد تظل بعض هذه الدول أعضاء شكلياً ضمن هذه الكيانات دون الالتزام الفعلي بمقتضياتها، في محاولة للحفاظ على هامش من الاستقلالية السياسية والاقتصادية، ويبرز هنا نموذج أوزباكستان التي قد تواصل الاكتفاء بوضع "المراقب" داخل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، تجنباً لأي التزامات قد تقيد خياراتها السياسية، وفي السياق ذاته، من المحتمل أن تنسحب بعض الدول تدريجياً من التزاماتها القائمة، أو تتبنى مواقف أكثر تحفظاً، كما قد يحدث مع قرغيزستان وكازاخستان، اللتين قد تعرقلان تنفيذ بعض سياسات الاتحاد أو تلوحان بالانسحاب في حال تعارضها مع مصالحهما الوطنية، ويتعزز هذا التوجه في حال ترسخ الانطباع بأن موسكو لم تعد شريكاً اقتصادياً موثقاً، أو أنها تحولت إلى عبء سياسي نتيجة عزلتها الدولية المتزايدة، وعلى ضوء ذلك، تمضي جمهوريات آسيا الوسطى في تعزيز مساراتها الخارجية وتنويع شراكاتها الإقليمية والدولية بوتيرة متسارعة، بما يضمن لها الخروج التدريجي من الهيمنة الروسية التقليدية.

وعلى هذا النحو، يمكن إيجاز أبرز المقومات التي تعزز من احتمالية تحقيق مشهد تراجع البعد الأوراسي في آسيا الوسطى، وذلك من خلال جملة من العوامل البنوية التي تؤثر في سلوك دول المنطقة وتوجهاتها الاستراتيجية، ويمكن عرضها فيما يلي:

أ. السعي نحو الاستقلالية

شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في توجهات النخب السياسية في آسيا الوسطى نحو تأكيد السيادة الوطنية وتوسيع هامش الاستقلالية في صياغة القرار الخارجي، وقد تجلت هذه النزعة في سياسات تنويع الشراكات الدولية، حيث باتت دول المنطقة أكثر حرصاً على تفادي الارتهان الحصري لأي قوة

دولية، بما في ذلك روسيا الاتحادية، ففي حين تحافظ هذه الدول على علاقات متينة مع موسكو مدفوعة بعوامل الجغرافيا والتاريخ، إلا أن انفتاحها المتسارع على قوى إقليمية ودولية مثل (الصين، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية، دول الاتحاد الأوروبي) يعكس ميلاً متزايداً نحو التوازن الاستراتيجي، وقد شكلت الحرب الروسية على أوكرانيا عام 2022 نقطة تحول بارزة، دفعت دول آسيا الوسطى إلى تسريع خططها لتنويع الشراكات، انطلاقاً من إدراكها لمخاطر الاعتماد المفرط على موسكو، وفي هذا السياق، كثفت هذه الدول نشاطها الدبلوماسي من خلال الزيارات الرسمية والاتفاقيات الاقتصادية المتعددة، حيث عززت تركيا من حضورها عبر منظمة الدول التركية ومشاريع استثمار متبادلة، في حين كثف الاتحاد الأوروبي من مبادراته التعاونية متعددة المجالات، وبدأت دول الخليج العربي هي الأخرى بضخ استثمارات استراتيجية في قطاعات حيوية مثل الزراعة، وبهذا باتت دول آسيا الوسطى تتجه نحو نمط من التعددية في الشراكات يتيح لها خيارات اقتصادية وأمنية بديلة، ويقلل من اعتمادها على المشروع الأوراسي الذي تقوده موسكو⁽²⁴⁾.

ب. تصاعد النفوذ الصيني

يمثل التنامي السريع للدور الصيني في آسيا الوسطى أحد أبرز المتغيرات التي قد تسهم في تآكل النفوذ الروسي وتراجع البعد الأوراسي في المنطقة، فقد أصبحت الصين الشريك الاقتصادي الأول لجميع جمهوريات آسيا الوسطى، مدفوعة بنمو هائل في حجم التبادل التجاري والاستثمارات طويلة الأمد، لا سيما في مجالات البنى التحتية واللوجستيات في إطار مبادرة "الحزام والطريق"، فقد ضخّت بكين مليارات الدولارات في مشروعات استراتيجية، مما أدى إلى تعميق الاعتماد المتبادل بين دول المنطقة والصين من حيث التمويل، والمشاريع التنموية، والوصول إلى الأسواق، أن هذا التحول الاقتصادي أعاد صياغة موازين الشراكات الإقليمية، وأضعف نسبياً مكانة روسيا التقليدية، إلى جانب ذلك، بدأت بكين تمارس دوراً سياسياً وأمنياً متزايداً، توج بعقد قمة "شيان" في عام 2023، التي جمعت الرئيس الصيني شي جين بينغ مع قادة دول آسيا الوسطى، حيث تعهدت الصين بتعزيز التعاون التنموي والدعم الثنائي، في خطوة اعتبرها العديد من المراقبين محاولة لملء الفراغ الذي قد خلفته موسكو نتيجة انشغالها بأزماتها الخارجية، وبهذا، فإن صعود الصين كفاعل إقليمي متعدد الأبعاد يشكل أحد المقومات الأساسية التي تدفع باتجاه تراجع البعد الأوراسي الروسي في منطقة آسيا الوسطى⁽²⁵⁾.

ج. الحرب الروسية الأوكرانية

أحدث الغزو الروسي على أوكرانيا في عام 2022 تحولات عميقة في البيئة الجيوسياسية، انعكست سلباً على موقع موسكو في آسيا الوسطى. فقد شكلت هذه الحرب انتكاسة استراتيجية لروسيا، أسفرت عن فرض عقوبات غربية مشددة، وعزلة نسبية على الساحة الدولية، مما أثر في صورة روسيا كشريك قوي ومستقر في نظر دول المنطقة، لم تعد روسيا قوة صاعدة قادرة على قيادة مشروع أوراسي مزدهر، بل باتت توصف في بعض الأوساط الإقليمية بأنها عبء سياسي واقتصادي متزايد، وقد تجلّى هذا التحول في تحفظ جمهوريات آسيا الوسطى عن دعم الموقف الروسي في المحافل الدولية، إذ تبنت معظمها سياسة الحياد العلني على الرغم من الضغوط الروسية المباشرة، كما تعرضت القوة الناعمة الروسية لتآكل ملحوظ، إذ استبدل الخطاب الثقافي التقليدي الموجه نحو تعزيز روابط الانتماء الأوراسي بخطاب قومي وعدائي أثار حفيظة نخب آسيا الوسطى، خاصة في ظل تصريحات روسية تشكك بسيادة بعض دول المنطقة، وفي الجانب الأمني فقد كشفت الحرب عن محدودية القدرات الروسية، وانشغال موسكو بتحدياتها الداخلية، ذلك ما أثار شكوكاً جدية حول قدرتها على ضمان أمن شركائها مستقبلاً، ففي ظل هذه المتغيرات المتسارعة، قد تجد دول آسيا الوسطى نفسها مدفوعة لإعادة تقييم علاقاتها الأمنية والاقتصادية مع موسكو، والبحث عن بدائل أخرى، سواء عبر التعاون الإقليمي فيما بينها أو توسيع نطاق الشراكات مع قوى إقليمية ودولية أخرى، ففي حال استمرت موسكو في هذه الاتجاهات فأنها قد تفقد مكانتها كحليف أول في نظر العديد من حلفائها في آسيا الوسطى⁽²⁶⁾.

في سياق ما سبق، تمثل دراسة الآفاق المستقبلية للبعد الأوراسي في آسيا الوسطى أداة تحليلية لفهم ديناميات التحول في واحدة من أكثر مناطق العالم حساسية من الناحية الجيوسياسية، فمن خلال استعراض المشهدين المتقابلين، مشهد تكريس البعد الأوراسي ومشهد تراجع، يتضح أن مستقبل هذا البعد محكوم بتوازن دقيق بين عوامل الدفع والجذب، فمن جهة، تملك موسكو مقومات متينة لتعزيز نفوذها، تشمل كل من (الحضور العسكري، الروابط الاقتصادية، الإرث التاريخي، العوامل الثقافية واللغوية)، مما يجعل من ترسيخ المشروع الأوراسي خياراً واقعياً، ومن جهة أخرى، تبرز قوى إقليمية ودولية منافسة على رأسها (الصين، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي) تسعى إلى إعادة تشكيل توازنات القوى في المنطقة، مستغلة بذلك نقاط الضعف الروسية، خاصة في أعقاب الحرب على أوكرانيا 2022.

وفي ضوء تعدد العوامل الفاعلة، يبدو أن مستقبل البعد الأوراسي لن يسلك مساراً خطياً ثابتاً، بل سيكون محكوماً بمدى قدرة موسكو على التكيف مع التحولات الإقليمية، وإعادة إنتاج دورها ضمن منظومة أكثر تعديدية، فإما أن تنجح

موسكو في إعادة بناء نفوذها عبر صياغة أطر تنظيمية أكثر مرونة وتشاركية، أو أن تواجه تآكلاً تدريجياً في موقعها لمصلحة توازنات جديدة تميل نحو التعدد القطبي في الفضاء الأوراسي، " لكننا وبشكل عام، نرجح المشهد الأول، أي **مشهد تكريس وتطور البعد الأوراسي**، وذلك على المديين القريب والمتوسط في أقل التقديرات.

الخاتمة:

في خضم التحولات الجيوسياسية التي يشهدها العالم، تبرز أهمية دراسة البعد الأوراسي في السياسة الروسية تجاه آسيا الوسطى، لما تمثله هذه المنطقة من ثقل استراتيجي في العقيدة السياسية والأمنية الروسية. فقد سعت موسكو منذ تفكك الاتحاد السوفيتي إلى الحفاظ على نفوذها في هذا الفضاء الحيوي، من خلال مشاريع متعددة الأبعاد تمزج بين الاعتبارات التاريخية، والمصالح الاقتصادية، والمقاربات الأمنية، وذلك ضمن إطار "الأوراسية" بوصفها رؤية استراتيجية تسعى إلى بناء كتل إقليمي بقيادة روسية.

إلا أن الواقع الإقليمي والدولي فرض تحديات متنامية أمام هذا الطموح، تمثلت في تصاعد نفوذ قوى إقليمية مثل الصين وتركيا، إلى جانب الانخراط المتجدد للقوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة. كما تواجه روسيا تحديات داخلية تتعلق بقدرتها الاقتصادية، ومدى جاذبية مشروعها الأوراسي في بيئة دولية تتجه نحو التعددية والشراسة المتوازنة.

ورغم ذلك، لا تزال لدى روسيا أدوات نفوذ مهمة، خاصة في المجال الأمني والطاقة واللغة والثقافة، تمكّنها من البقاء لاعباً مؤثراً في آسيا الوسطى. ويبقى مستقبل البعد الأوراسي مرهوناً بقدررة موسكو على التكيف مع المتغيرات، وتطوير نماذج أكثر مرونة وشمولية للتكامل الإقليمي، بما ينسجم مع تطلعات دول آسيا الوسطى، ويضمن في الوقت ذاته المصالح الاستراتيجية الروسية في هذا الفضاء الحيوي

النتائج:

1. تمثل آسيا الوسطى عمقاً استراتيجياً حيوياً لروسيا، ويُعد البعد الأوراسي أداة مركزية في سعيها لإعادة فرض النفوذ ضمن فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي.
2. تواجه السياسة الروسية الأوراسية تحديات متصاعدة من قبل مشاريع إقليمية ودولية، أبرزها مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، والسياسات الأمريكية الرامية إلى تقليص النفوذ الروسي في المنطقة.

3. تعاني أدوات روسيا في تنفيذ البعد الأوراسي من تباين في الفاعلية، خاصة في المجال الاقتصادي، مقابل حضور أقوى في المجالين الأمني والعسكري، ما يفرض ضرورة إعادة التوازن بين هذه الأدوات.

4. الاستجابة الروسية للتحديات غالباً ما تكون رد فعل أكثر منها استراتيجية وقائية أو استباقية، مما يحد من قدرتها على تشكيل بيئة إقليمية مواتية لمصالحها طويلة الأمد.

5. أن مستقبل "البعد الأوراسي" مرهون بمدى قدرة موسكو على تكييف استراتيجياتها مع المتغيرات الجيوسياسية، وبإمكانية تحويل مشروعاتها الأوراسي من نموذج نفوذ تقليدي إلى شراكة أكثر توازناً وقبولاً إقليمياً.

3. الهوامش:

⁽¹⁾ جعفر بهلول جابر الحسيناوي، "التنافس الدولي على منطقة آسيا الوسطى الاستراتيجية"، مجلة حمورابي، العدد 33 (العراق: 2020)، ص 200.

⁽²⁾ (جعفر بهلول جابر الحسيناوي، "التنافس الدولي على منطقة آسيا الوسطى الاستراتيجية"، مصدر سبق ذكره، ص 200_201.

⁽³⁾ Ivan Yu. Zuenko, "China's Activity in Central Asia in Light of Russian Interests", Russia in Global Affairs, no. 2 (April/June 2025):p 148—150.

⁽⁴⁾ مهدي مكاي و أسماعيل دبش، "تركيا وروسيا في آسيا الوسطى بعد 2003: التحول من استراتيجية التنافس والصراع إلى استراتيجية التعاون والشراكة"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية الإنسانية، المجلد 8، العدد 2 (2022)، ص 206_207.

⁽⁵⁾ (جعفر بهلول جابر الحسيناوي، "التنافس الدولي على منطقة آسيا الوسطى الاستراتيجية"، مصدر سبق ذكره، ص 208.

⁽⁶⁾ (لويزة هوام، التنافس الإيراني — التركي على منطقة آسيا الوسطى (1991م — 2014)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2015، ص 49_50.

⁽⁷⁾ (بلميلود مولود، "المصالح القومية لروسيا الاتحادية في دول آسيا الوسطى — دراسة في البعد الأمني"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2019، ص 72_73.

⁽⁸⁾ (تامر ابراهيم كامل عبده هشام، "الصراع بين كل من الولايات المتحدة والصين الشعبية وروسيا الاتحادية للسيطرة على روسيا آسيا الوسطى: البعد الجيوستراتيجي للصراع"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 3 (مصر: 2012)، ص 390.

⁽⁹⁾ (تامر ابراهيم كامل عبده هشام، "الصراع بين كل من الولايات المتحدة والصين الشعبية وروسيا الاتحادية للسيطرة على روسيا آسيا الوسطى: البعد الجيوستراتيجي للصراع"، مصدر سبق ذكره، ص 390.

⁽¹⁰⁾ (عبدالله فلاح عودة العضايمة، "التنافس الدولي في آسيا الوسطى (1991-2010)"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011، ص 78_79.

⁽¹¹⁾ (عبدالله فلاح عودة العضايمة، "التنافس الدولي في آسيا الوسطى (1991-2010)"، مصدر سبق ذكره، ص 92.

- ¹²⁾ "Россия опасается влияния НАТО в Центральной Азии", TRT на русском, 20 мая 2024. (<https://goo.su/kBclHZ>). дата обращения: 14 мая 2025. (* "تخشى روسيا من تأثير الناتو في آسيا الوسطى", TRT باللغة الروسية، 20 مايو 2024. (<https://goo.su/kBclHZ>). تاريخ الدخول: 14 مايو 2025.
- ¹³ (سمر إبراهيم محمد، "انعكاسات أمن الطاقة على الاستقرار في آسيا الوسطى"، آفاق آسيوية، العدد الثالث عشر (مصر: 2023)، ص 114_115.
- ¹⁴ (صبري فارس الهيتي، المكانة الدولية لمنطقتي آسيا الوسطى والقوقاز ((دراسة جيوسياسية))، ط1 (الخرطوم: دار آريثريا للنشر والتوزيع، 2024)، ص 100.
- ¹⁵ ("قمة" آسيا الوسطى – الاتحاد الأوروبي" لبناء شراكة استراتيجية مستدامة وطويلة الأمد"، جريدة كويت برس الإلكترونية، 13 أيار (مايو) 2023. <https://goo.su/ulTB6>. تاريخ الزيارة 18 أيار 2025.
- ¹⁶ ("قمة" آسيا الوسطى – الاتحاد الأوروبي" لبناء شراكة استراتيجية مستدامة وطويلة الأمد"، جريدة كويت برس الإلكترونية، مصدر سبق ذكره.
- ¹⁷ (دمانى مصطفى كمال، "إشكاليات العلاقات الأوروبية – الروسية والعمق الاستراتيجي المتبادل"، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور – الجفلة، الجزائر، 2020، ص 91.
- ¹⁸ (إنصاف طالب محمد عبيد، "التحديات الأمنية في آسيا الوسطى وتأثيرها على السياسة الروسية في المنطقة"، مجلة دراسات دولية، العدد تسعة وتسعون (العراق: 2024)، ص 633.
- ¹⁹ (محمد عباس ناجي، "لماذا تدخلت روسيا في احتجاجات كازاخستان؟"، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 16 يناير 2022، متاح على الرابط الآتي: <https://acpss.ahram.org.eg/News/17374.aspx>
- ²⁰ (نجم عباس، "الاتحاد الاقتصادي الأوراسي: حماية للاقتصاد وضمانة للأنظمة"، مركز الجزيرة للدراسات، 17 مايو 2015، متاح على الرابط الآتي: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/05/2015517102019610810.html>
- ²¹ (فهيم الصوراني، "تحويلات المهاجرين في روسيا تهديد للاقتصاد المحلي وشریان حياة لغيرها"، الجزيرة نت، 21 أبريل 2025، متاح على الرابط الآتي: <https://2h.ae/HUGV>
- ²²) Cholpon Beishaliev. "Echoes of Empire: The Resilience of Russian in Central Asia." Eurac Research Blogs, July 16, 2024, <https://2h.ae/wbET>
- ²³ (عزت سعد، "مستقبل التحركات الروسية في الفضاء السوفيتي السابق"، آفاق استراتيجية، العدد 5 (مصر: 2022)، ص 71.
- ²⁴) The Times of Central Asia, "Central Asia's Sovereignty in the Shadow of the War in Ukraine," May 26, 2025, <https://2h.ae/GsUi>
- ²⁵) The Times of Central Asia, "Central Asia's Sovereignty in the Shadow of the War in Ukraine", A previously mentioned source.
- ²⁶) The Times of Central Asia, "Central Asia's Sovereignty in the Shadow of the War in Ukraine", A previously mentioned source